[90] [زائد على ما ذكر، حتى تصير الجملة به جملة يصح السكوت عندها [60] وهو وجود النسبة التامة. ولا شبهة في أن النسب المتحققة في الخارج ليست على قسمين، قسم منها (تامة) وقسم منها (ناقصة) بل النقص والتمام إنما هما باعتبار الذهن، فكل نسبة ليس فيها الا مجرد التصور، تسمى نسبة ناقصة، وكل نسبة تشتمل على الاذعان بالوقوع، تسمى نسبة تامة. ثم إن الاذعان بالوقوع المأخوذ في الجمل الخبرية، ليس هو العلم الواقعي بوقوع النسبة، ضرورة أنه قد يخبر المتكلم وهو شاك، بل قد يخبر وهو عالم بعدم الوقوع، بل المراد منه هو عقد القلب على الوقوع جعلا، على نحو لا يكون القاطع معتقدا. وكان سيدنا الاستاذ (نور ا ضريحه) يعبر عن هذا المعنى بالتجزم.] [60] توضيح ذلك يحتاج إلى مقدمات: (الاولى) أنه لا اشكال في أن المتبادر من هيئة الجملة الخبرية (كزيد قائم) النسبة التامة، والمتبادر من الجملة التقييدية (كزيد القائم) و (قيام زيد) النسبة الناقصة. (الثانية): أنه لا اشكال في أن النسب الواقعية، والارتباطات النفس الامرية، كارتباط القيام بزيد في الخارج - بنحو يوجب صحة حمل القائم عليه - لا يطرأ عليها التمامية والنقصان، باختلاف القضايا الحاكية عنها، بل التمامية والنقصان صفتان للموجود في الذهن في القضيتين. (الثالثة): أنه لا اشكال في أن كلتا القضيتين مشتركتان في الحكاية عن النسبة الواقعية في موطنها. إذا عرفت هذه، تعرف أن مجرد النسبة الخارجية - المحكية للجملة الخبرية بحكم المقدمة الثالثة - ليست معنى للهيئة في الاخبار، لعدم قابلية اتصافها =
